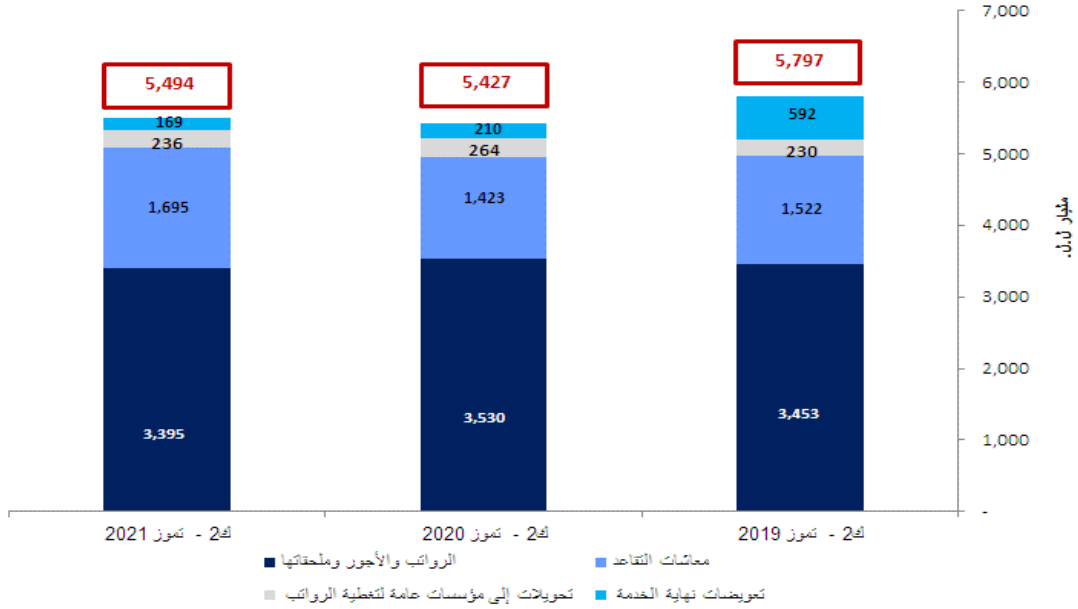


I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

شهد إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها¹ زيادة بلغت بحوالي 67 مليار ليرة (1.2 في المائة) على أساس سنوي خلال كانون الثاني- تموز 2021، ليصل إلى 5,495 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 5,427 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2020². وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة الإرتفاع السنوي في المدفوعات المرتبطة بمعاشات التقاعد بقيمة 272 مليار ليرة (19.1 في المائة). في المقابل، تراجعت كافة المكونات الأخرى على أساس سنوي، مع انخفاض كل من الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 135 مليار ليرة (3.8 في المائة)، تعويضات نهاية الخدمة بقيمة 41 مليار ليرة (19.5 في المائة) والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب بحوالي 28 مليار ليرة (10.7 في المائة).

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني-تموز من الأعوام 2019، 2020 و 2021



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية³ حيث سجّلت نسبة 73.2 في المائة خلال كانون الثاني- تموز 2019، قبل أن تتراجع إلى نسبة 70.1 في المائة خلال كانون الثاني- تموز 2020⁴، ومن ثم تعود وترتفع إلى 72.4 في المائة خلال كانون الثاني- تموز 2021⁵. مقارنةً مع مجموع النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 41.0 في المائة خلال كانون الثاني- تموز 2019، وارتفعت إلى 47.4 في المائة خلال كانون

¹ تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

² إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر تموز 2021.

³ تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء "دفعات الفوائد" و"تسديد أقساط الديون الخارجية".

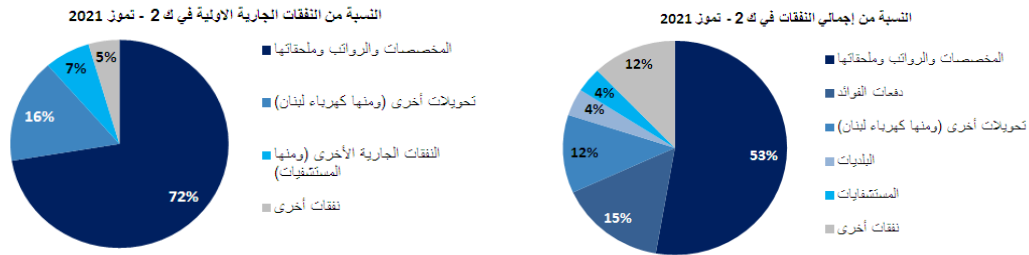
⁴ نتيجة تراجع مدفوعات المخصصات والرواتب وملحقاتها بوتيرة أسرع (6.4 في المائة) مقارنة مع النفقات الجارية الأولية (2.3 في المائة) خلال كانون الثاني- تموز 2020.

⁵ جاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 1.2 في المائة مقارنة مع تراجع قاعدة النفقات الجارية الأولية بنسبة 2.0 في المائة خلال كانون الثاني- تموز 2021.

الثاني - تموز 2020، لتصل بعدها إلى نسبة 52.7 في المائة خلال كانون الثاني - تموز 2021. يعود السبب الرئيسي وراء الزيادة الملحوظة في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات في عامي 2020 و2021 إلى التغيير الكبير في قاعدة الإنفاق التي كانت قد سجلت تراجعاً سنوياً كبيراً بنسبة 19.1 في المائة و9.0 في المائة خلال الأشهر السبعة الأولى من عامي 2020 و2021 على التوالي.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني - تموز 2021:

الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية في كانون الثاني - تموز 2021:



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام قضائية ومصالحات، ونفقات وفود ومؤتمرات، تعديلات محاسبية، وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إنخفضت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بشكل ملحوظ بقيمة 135 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 3,396 مليار ليرة⁶ خلال كانون الثاني - تموز 2021. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى التراجع في التقديرات الاجتماعية بقيمة 155 مليار ليرة (27.5 في المائة)، حيث تددت قيمة التقديرات المدفوعة لصالح كل من الجيش وقوى الأمن الداخلي بقيمة 104 مليار ليرة (32.2 في المائة) و51 مليار ليرة (26.1 في المائة) على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، إنخفضت المنافع الوظيفية بقيمة 14 مليار ليرة (12.4 في المائة)، مع تراجع المدفوعات لصالح الجهازين التربوي والمدني بقيمة 12 مليار ليرة (39.8 في المائة) و7 مليار ليرة (24.3 في المائة) على التوالي، مقابل زيادة بقيمة 4 مليار ليرة (7.7 في المائة) في المدفوعات لصالح الجهاز العسكري.

من جهة أخرى، إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور بقيمة 72 مليار ليرة (2.8 في المائة)، نتيجة إرتفاع المدفوعات لصالح الجهازين التربوي والعسكري بقيمة 59 مليار ليرة (10.7 في المائة) و17 مليار ليرة (1.0 في المائة) على التوالي. في المقابل، تراجعت المدفوعات لصالح الجهاز المدني بقيمة 4 مليار ليرة (1.4 في المائة).

من ناحية المكونات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 78.8 في المائة⁷ من إجمالي النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2021، تلتها التقديرات الاجتماعية (12.1 في المائة)⁸ والمنافع الوظيفية (3.0 في المائة)، في حين شكّلت النفقات الأخرى والتقديرات غير المصنفة النسبة المتبقية والبالغة 6.2 في المائة من المجموع.

⁶ تختلف الأرقام بشكل بسيط عن تلك المنشورة سابقاً في مرصد المالية العامة نتيجة التدوير.

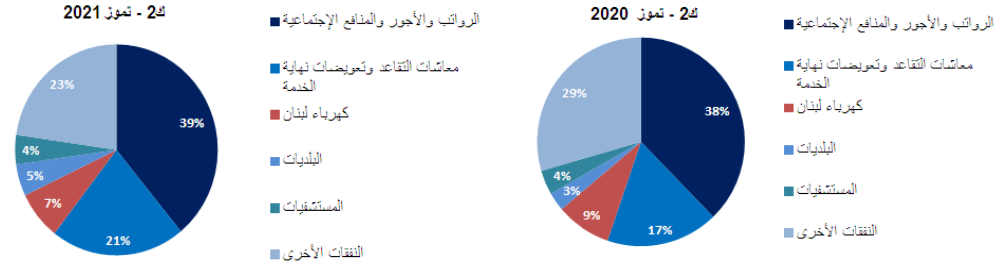
⁷ بزيادة عن نسبة 73.7 في المائة المسجلة خلال كانون الثاني - تموز 2020.

⁸ مقارنة مع نسبة 16.0 في المائة خلال كانون الثاني - تموز 2020.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت نسبة الرواتب والأجور وملحقاتها من إجمالي الإنفاق الأولي من 37.8 في المائة خلال كانون الثاني - تموز 2020 إلى 39.1 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2021.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

الرسم البياني 3: مكونات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني - تموز 2020 وكانون الثاني - تموز 2021



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأديبة.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها - كانون الثاني - تموز 2020 وكانون الثاني - تموز 2021

المجموع	نفقات أخرى /6		التقديرات الاجتماعية /5		المنافع الوظيفية /4		الرواتب والأجور الأساسية		(مليار ل.ل.)	
	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020		
2,250	2,385	2	2	407	563	62	58	1,779	1,762	الجهاز العسكري
1,420	1,516	0	0	218	322	42	39	1,159	1,154	الجيش
620	654	2	2	144	195	16	15	458	442	قوى الأمن الداخلي
157	161	0	0	33	34	3	2	121	125	قوى الأمن العام
53	54	0	0	12	12	1	1	40	41	قوى أمن الدولة
634	593	8	14	0	0	18	30	608	550	الجهاز التربوي
329	352	17	30	2	2	22	29	287	291	الجهاز المدني /1
										مساهمة الدولة
146	166	146	166							لصالح تعاونية موظفي الدولة /2
37	36									الجمارك /3
3,396	3,531	173	211	410	565	102	116	2,674	2,603	إجمالي الإنفاق

- 1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- 2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديراتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- 3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديرات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- 4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان ورديات الضرائب).
- 5) تتضمن تقديرات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطباية وغيرها من التقديرات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- 6) تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديرات تعاونية موظفي الدولة.

A.ii الرواتب والأجور

ارتفعت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، باستثناء التعويضات، التقديرات الاجتماعية والمنافع الأخرى، بقيمة 72 مليار ليرة (2.8 في المائة) لتصل إلى 2,674 مليار ليرة خلال كانون الثاني - تموز 2021. جاء ذلك بشكل أساسي نتيجة الزيادة في مدفوعات الرواتب لصالح كل من الجهاز التربوي بقيمة 59 مليار ليرة (10.7 في المائة) والجهاز العسكري بقيمة 17 مليار ليرة (1.0 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس.

a.A.II. رواتب وأجور الجهاز العسكري

ارتفعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز العسكري بقيمة 17 مليار ليرة (1.0 في المائة) خلال كانون الثاني - تموز 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2020. في التفاصيل، زادت مدفوعات الرواتب لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 16 مليار ليرة (3.7 في المائة)، وذلك مع زيادة المدفوعات المرتبطة بالألبسة بقيمة 21 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس. بالإضافة إلى ذلك، شهدت مدفوعات الرواتب لصالح الجيش ارتفاعاً سنوياً بقيمة 5 مليار ليرة (0.5 في المائة)، بدفعٍ من زيادة مماثلة بقيمة 5 مليار ليرة في مدفوعات الرواتب الأساسية خلال كانون الثاني - تموز 2021. أما بالنسبة لمدفوعات الرواتب لصالح كل من قوى الأمن العام وقوى أمن الدولة، فقد تراجعت بقيمة 4 مليار ليرة (3.3 في المائة) و1 مليار ليرة (1.5 في المائة) على التوالي.

b.A.II. رواتب وأجور الجهاز التربوي

شهدت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي زيادة سنوية بقيمة 59 مليار ليرة (10.7 في المائة) لتصل إلى 608 مليار ليرة خلال كانون الثاني - تموز 2021. يعود هذا الإرتفاع إلى الزيادة الملحوظة بقيمة 89 مليار ليرة⁹ المسجلة في مدفوعات رواتب المتقاعدين في مديرية التعليم المهني والتقني، وقد قابلها تراجع المدفوعات لصالح كل من الموظفين الدائمين والمتقاعدين في التعليم الإبتدائي بقيمة 20 مليار ليرة و7 مليار ليرة على التوالي.

c.A.II. رواتب وأجور الجهاز المدني

تراجعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 4 مليار ليرة (1.4 في المائة) مقارنةً مع العام السابق، لتصل إلى 287 مليار ليرة خلال كانون الثاني - تموز 2021. لناحية توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 17.0 في المائة، تلتها وزارة العدل (مع نسبة 15.8 في المائة من المجموع) ومن ثم وزارة المالية (مع نسبة 12.3 في المائة من المجموع). (المزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)

في التفاصيل، شهدت مدفوعات رواتب ووزارة الخارجية والمغتربين تراجعاً سنوياً بلغ 3.3 مليار ليرة (6.4 في المائة)، حيث انخفضت المدفوعات المخصصة لتغطية رواتب الموظفين الدائمين بقيمة 3.7 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني - تموز 2020 وكانون الثاني - تموز 2021

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في ك2-تموز 2021	ك2 - تموز 2021	ك2 - تموز 2020	(مليون ليرة)
17.0%	48,839	52,160	وزارة الخارجية والمغتربين
15.8%	45,275	47,556	وزارة العدل
12.3%	35,335	34,890	وزارة المالية
9.6%	27,680	27,795	رئاسة مجلس الوزراء
8.2%	23,645	25,562	مجلس النواب
6.3%	18,176	17,369	وزارة الأشغال العامة والنقل
5.2%	14,788	14,862	وزارة الزراعة
5.0%	14,493	13,135	وزارة الصحة العامة
3.6%	10,316	9,516	وزارة الداخلية والبلديات
3.4%	9,625	9,268	وزارة الدفاع الوطني
13.5%	38,870	39,014	اخرى
100%	287,041	291,128	المجموع

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

⁹ نتيجة التسييد الجزئي لمستحقات المتقاعدين عن العام الدراسي 2021/2020 عملاً بالقرارات رقم 68، 69، 70 و71 تاريخ 2021/06/22.

B.ii. التقديمات الاجتماعية

إنخفض إجمالي مدفوعات التقديمات الاجتماعية لموظفي القطاع العام بشكل ملحوظ بقيمة 155 مليار ليرة (27.5 في المائة) ليسجل 410 مليار ليرة خلال كانون الثاني- تموز 2021. يعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض بقيمة 104 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية المدفوعة لصالح الجيش، إضافة إلى تدني بقيمة 144 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي لتصل إلى 144 مليار ليرة خلال الفترة المذكورة.

في التفاصيل، شهدت التقديمات الاجتماعية لصالح الجيش انخفاضاً كبيراً بقيمة 104 مليار ليرة (32.2 في المائة)، وذلك نتيجة الإنخفاض الحاد في نفقات الإستشفاء بقيمة 125 مليار ليرة (65.0 في المائة)، على الرغم من الزيادة المسجلة في التقديمات المدرسية بقيمة 24 مليار ليرة (26.9 في المائة).

بالإضافة إلى ذلك، تراجعت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي بقيمة 51 مليار ليرة (26.1 في المائة) جراء انخفاض كل من نفقات الإستشفاء، التقديمات المدرسية وتقديمات المرض والأمومة بقيمة 32 مليار ليرة (30.8 في المائة)، 9 مليار ليرة (15.4 في المائة) و6 مليار ليرة (39.8 في المائة) على التوالي، خلال الفترة قيد الدرس.

كذلك، تراجعت التقديمات الاجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن العام بشكل طفيف بقيمة 0.2 مليار ليرة (0.4 في المائة) خلال كانون الثاني- تموز 2021. في التفاصيل، انخفضت المدفوعات العائدة لتقديمات المرض والأمومة ونفقات الإستشفاء بقيمة 1.9 مليار ليرة و1.7 مليار ليرة على التوالي، مقابل ارتفاع نفقات المعالجة في المراكز الطبية المختلفة بقيمة 2.5 مليار ليرة.

أما لجهة التقديمات لصالح قوى أمن الدولة، فقد تراجعت بقيمة 1 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس، وذلك مع تراجع نفقات الإستشفاء بقيمة 0.7 مليار ليرة مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

C.ii. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

إنخفضت المدفوعات التي تغطي إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 20 مليار ليرة لتسجل 146 مليار ليرة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2021 مقارنة مع مبلغ 166 مليار ليرة المدفوع خلال الفترة نفسها من العام 2020.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:
وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 961 1 956000 مقسم: 1718-1757
الموقع الإلكتروني:
www.finance.gov.lb